

نمط اقتصاد الغزو

عبد الفتاح القليلي*

نُشير أولاً إلى مفهوم علم الاقتصاد. يُعرّف علم الاقتصاد، بشكل عام، بأنه دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية، وبشكل أكثر تحديداً، بأنه الدراسة العلمية لإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، لتحقيق رفاهية الأفراد. وغالبا ما يُطلق على علم الاقتصاد مسمى "الاقتصاد السياسي" Political Economy، مما يفيد أنه يبحث في موضوعات خاصة بالدولة.

لا أحد من العامة أو الخاصة ينكر علاقة الثروة بالسلطة، في الغرب والشرق، عندنا وعند الغير. في الغرب لا يأتي لمواقع السلطة الهامة إلا من "كان" ثرياً. أما عندنا فيأتي لمواقع السلطة الهامة فقيراً ثم "يمسي أو يصبح" ثرياً. أي أن القاعدة عندهم هي "كان ثرياً فأتى"، أما عندنا فالقاعدة تقول "أتى فصار ثرياً" ... إذاً، عندهم ترتبط الثروة بالسلطة عبر "كان" أما عندنا فترتبطان عبر "أخواتها". الثروة عندهم مدرّة للصلاحيات، اما عندنا فالصلاحيات مدرّة للثروة

لماذا لا يأتي للسلطة إلا من كان ثرياً (كما في الغرب)؟ هذا سؤال أثير عندي كغيري من الناس، ووجدتُ جوابه في الماركسية التي تقول أن الاقتصاد هو قاعدة السياسة، والاقتصاد هو البناء التحتي والسياسة هي البناء الفوقي، والعلاقة بينهما جدلية. وفي هذا المجال، قال المنظرون السوفييت بأن الدور (الحاسم في تلك العلاقة) للاقتصاد، أما المنظرون الصينيون فأعطوا الدور الحاسم للسياسة. وثار عندي، كغيري من الناس، السؤال الثاني وهو "لماذا يصير ثرياً من يأتي للسلطة" (كما في الشرق)؟ ووجدتُ جواباً شاملاً وعماماً في قول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) حيث يقول "ما اغتنى غني إلا على فقر فقير"، ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "ما نما مال إلا من شح أو حرام".

* باحث فلسطيني.

وبحثاً عن الجواب التفصيلي غصتُ في النظريات الاقتصادية المختلفة، وكان أولها "نمط الإنتاج الآسيوي" الذي لمَّح له كارل ماركس، وقال عنه أنه يستند إلى الاستبداد الشرقي حيث السلطة تدير الاقتصاد، وتوزع على رجالها أراض ومواد عينية و"صلاحيات مدوّنة للثروة" لضمان ولائهم للسلطة وتعزيز سلطتهم على الاتباع مما يحفظ هيبة السلطة العليا فيرهبها الشعب، فيطول عمرها.

ثم التقيت سمير أمين المفكر المصري وأشهر فرسان نظرية "نمط الإنتاج الخراجي"، وأحد أعمدة نظرية التطور "اللامتكافئ"، الذي يوصّف الواقع بأنه "مركز وأطراف"، فالعاصمة "مركز" وبقية البلدات "أطراف" في خدمتها، والغرب "مركز" وبقية بلدان العالم "أطراف" في خدمته، والمسؤول "مركز" وبقية الموظفين "أطراف" في خدمته.

ثم التقيت بمهدي عامل المفكر اللبناني، فاطلعتُ على نظرية "نمط الإنتاج الكولونيالي" ذي "البنية التابعة"، ذلك النمط الذي تقف على رأسه "محلياً" شريحة "الكومبرادور" من البرجوازية الطفيلية والتي تكتسب ثروتها الهائلة من "إدارتها" للإنتاج وليس من "ملكيتها" لوسائل الإنتاج. ويصف أحمد أبو غوش الكاتب الفلسطيني تلك الشريحة بأنها خليط عجيب من الفكر الديني والقيم الغربية، فرموزها يصلون في المساجد ويشربون في البارات، ويتزينون بأغلى المسابح، ويحضون على عمل الخير ويمارسون كل أنواع المنكر، ولا يُيقون من الدين إلا على ما يحض على "الصبر" ليتمكن ضحاياهم من الحياة مع آلام الاستغلال.

وإزداد الأمر لي وضوحاً بعد أن اطلعت على مذكرات بشير العظمة الكاتب والسياسي السوري الذي أشار إلى أن حكام البلاد العربية عموماً، وبلاد الشام خصوصاً كانوا "قديماً وحديثاً" غرباء لا يعرفهم الناس إلا في كامل سطوتهم وبطشهم. وهذا يفسر المزاج الجماهيري الذي يعتبر القرب من السلطة أبغض الحلال. ويرى أن رجال السلطة كالنار "إذا اقتربت منهم احترقت، وإذا ابتعدت عنهم قتلت البرد".

وختمتُ مسيرتي البحثية هذه بالاطلاع على رأي اتفق عليه المفكران العربيان محمد عابد الجابري (المغربي)، ومحمد جابر الأنصاري (البحريني)، اتفق هذان المفكران الكباران على تسمية نظامنا العربي "بنمط اقتصاد الغزو"، حيث كل ما تنتجه البنية الحضرية تنهبه عناصر السلطة "القبلية" سواء كانت تلك العناصر شبه عراة أو يرتدون "الدشاديش" أو يحشرون أنفسهم داخل القمصان "المنشأة". ومن سمات "الغازي" استباحة المجتمع، فنساء المجتمع "نساؤه" يحتظي من يشاء منهم، سواء يارهاب رجالهن أو إغرائهن أو قتلهم. وكل ثروة المجتمع ثروته، وما يبقيه منها لهم هو مئة وكرم منه يستحق الحمد والثناء عليه.

والغازي لا يراكم ولا ينمي، بل يبذر الثروة والمعرفة في مجالات غير مجدية وغير إنتاجية، فيبقى مجتمعه متخلفاً، ويبقى الغازي "دائماً" بحاجة لمزيد من النهب. وقال عنه الحكماء الشعبيون هو بئر "مقعور" لا يُملأ، وله بطن "مسعور" لا يشبع، وله أذن صماء لا تسمع، وفي مقدمة رأسه عين لا "تقشع"، وله لسان يلسع، وفم يبلع، ويد تقمع، ومظهر يخدع.

وكان ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) اول من اشار الى "الاقتصاد القائم على الغزو"، وأشار (في مقدمته الشهيرة) الى أن القوى التي يقوم عليها هذا النظام هي على العموم "قوى حربية"، والعلاقات السائدة في هذا النمط، هي علاقات من نوع خاص، علاقات "عصبية"، تشد أفراد كل طرف، بعضهم إلى بعض، ما دامت المواجهة قائمة. أما عندما تنتهي المواجهة، فإن هذه العلاقات تنحل ليحل محلها الحذر والعداء نتيجة ظهور المصالح الخاصة، المصالح الشخصية المتناقضة.

إن التاريخ يؤكد أن ثروة الدولة الإسلامية، الثروة التي أقام عليها العرب دولتهم وحضارتهم كانت تتكون، في معظمها، من موارد حربية. ولعل مما له دلالة خاصة في هذا الصدد، أن كتب الفقه تحصر موارد الدولة، أو مصادر "ميزانيتها" في الفياء والغنائم، والجزية، والخراج، والعشور... الخ، وهي تعطي أهمية خاصة، لا لاستثمار هذه الموارد، فذلك ما ينعدم الاهتمام به، بل تهتم أولاً وأخيراً بكيفية توزيعها.

في "نظام الغزو" تُجمع الاموال لتُستهلك، لا لتستثمر. إن لـ"اقتصاد الغزو" ثروة جاهزة تؤخذ لتوزع على المحاربين ورجال الدولة، إنه "اقتصاد حُكم"، بمعنى أنه ثروة تنصرف بها الجماعة الحاكمة. ولما كانت هذه الجماعة بدوية الثقافة وقبلية المثل (تعظيم الذات وتبخيس الآخر)، فإنها لم تكن تستطيع بحكم تكوينها، وعاداتها، توجيه هذه الثروة غير وجهة الاقتسام (حسب الولاء والمحسوبية)، والاستهلاك.

وكما يقول يونس الحياي في دراسة له حول "المجتمع الاستهلاكي ووهم الحرية" فـ"إن المجتمعات الاستهلاكية لا يهتما المعنى ولا تبحث عنه؛ فالسلعة تصبح هي البداية والنهاية وهي مركز الوجود، بل هي التي تضي معنى على حياة الإنسان الاستهلاكي. ومن هنا جاء مصطلح comodification والذي يعني أن السلعة تزيح الإنسان من مركز الكون لتحل محله، وتصبح السلعة أكثر أهمية من الإنسان. وتوجد مصطلحات شبه مترادفة مع هذا المصطلح هو التوتن fetishism، وهي تعني أن الأشياء (بما في ذلك السلع) تتحول إلى أوثان يتعبد الإنسان في محرابها بعد إزاحته من مركز الكون. وذات الأمر ينطبق على مصطلح التشيؤ reification". وقد أشار الدكتور احمد رفيق عوض في كتابه الاخير (رؤية جديدة للظاهرة التكفيرية) ان المواطن (وخاصة المسلم) "الذي يرى أن عالمه

ينهار، وانه لا يستطيع الاندماج، ولا يجد ذاته في عالم متغيّر يعبد السلعة ويلهث وراء الاستهلاك، ويشهد انهيارات العائلة والمؤسسة الحاضنة، عندئذ لا يجد سوى ان يعلن رفضه الكلي، وهذا هو التكفير. والتكفير هنا (وبهذا المفهوم) نوع من الاغتراب الذي يتخذ شكلا عنيفا وصداميا.. لأن هدف التكفير هو الهدم والرفض الكامل، اي أن الظاهرة التكفيرية هي ردة فعل على وجود ازمة وانسداد افق يعاني منه المجتمع سياسيا واقتصاديا وثقافيا... واكثر من نصف قرن من العجز والانتهاك والانحطاط والتبعية واستدعاء الاحتلال باشكاله المتعددة سيجعل من فكرة التكفير (في الوطن العربي) فكرة اشبه بفكرة الخلاص".

فبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتراجع حركات التحرر في العالم الثالث وفشل خططها التنموية، وغلبة منطق العولمة، جرى تعميم النظام الاستهلاكي عالمياً، كآليةٍ لكبح الوعي النقدي وتهميشه. (ونذكر هنا بدارستنا التي نشرناها في العدد العاشر لمجلتنا هذه، حيث اشرنا الى انه في الدول الهشة ذات "النظام الزبائني" يتحول كل موجود الى سلعة (قابلة للبيع والشراء)، بما في ذلك القضايا الوطنية والمبادئ والمثُل).

ونحن في المجتمع الفلسطيني تائرنا بذلك بشكل مبالغ به ومشوّه لانه منذ البداية تبيننا نظام "الاقتصاد الحر" ونحن لا نملك من الحرية شيئاً لا في الاقتصاد، ولا في التعليم، ولا على الحدود ولا على الطرق، ولا داخل المدن والتجمعات السكنية، مما جعل لا معنى لـ "الاقتصاد الحر" الا حرية العدو باقتحام اقصانا ومناطقنا وحتى "منطقنا".

هذه الصورة العامة، التي باتت اليوم أحد أهم مكونات النقد والاستياء والتذمر في الذهنية الشعبية الفلسطينية. عند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية، تبين لنا أن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة مالية وإدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في طبيعة تشكّل البنية والمنهج معا في منظومة الفعل السياسي- الاقتصادي من حيث عدم وضوح الهدف والخطة والتنفيذ من ناحية، وبما يخدم مصلحة الفئات والشرائح المتنفذة من ناحية ثانية، مما ساهم في تغييب الدور الإيجابي للدولة والوزارات، وما يعنيه ذلك من غياب التخطيط العلمي، بعد قرن من "سايكس بيكو".

ما كان لتطبيق خطة «سايكس بيكو» أن يكون، أو على الأقل، ما كان له أن يتم بتلك السهولة، أو أن تصمد نتائجه لقرن، لولا أربعة قرون من حُكْم الإمبراطوية العثمانية للعرب، وتحكمها بحياتهم، وزجهم في ظلم وظلام نظام الممل الانكشاري الخراجي، الذي شكّل حقبة انحطاط طويلة، سبقتها، وأسست لها كارثة عام ١٢٥٨، حين هاجم المغول بغداد، واحتلوها، ودمروا حضارتها الزاهرة، ليدخل العرب بعد انهزام المغول في عصر الضباط وقادة الجيوش الذين تحولوا إلى سلاطين، الذين

لم يكن لهم من همٍّ إلا جمع الخراج، وحشد جيوش للقمع والاستعراضات، شرقاً وجنوباً وغرباً وشمالاً.

ووضعنا يزداد شذوذاً وتعقيداً إذا تذكّرنا أننا ورثة ثقافة الغزو الداخلي (اي غزو القبائل لبعضها) ونواجه ورثة الغزو الخارجي (اي غزو الشعوب والجماعات لغيرها من الشعوب والجماعات). فنظامنا السياسي والاجتماعي (في فلسطين) لا يختلف من حيث الثقافة والمرجعية عن الانظمة العربية الاخرى. كذلك الصهيونية، فهي لا تختلف عن الاستعمار الاستيطاني الاوروبي في اسيا وافريقيا واميركا الا في درجة التطرف العنصري المجلب بمنظور ديني اسطوري.

وفي ذكرى النكبة نستطيع القول انه ما زالت الأرض، وتفريغها، واستيطانها، وتهويدها، هي هدف إسرائيل الأول ومحرك سياساتها الأساس. فرفض وقف الاستيطان، يعني أن ربع قرنٍ من التفاوض لم يزد إسرائيل، نظاماً وحكومات و"معارضات" وبنية مجتمعية واقتصادية وقانونية وثقافية وعسكرية وأمنية، إلا عنصرية وعدوانية وتوسعية غازية، لدرجة أنها لم تعد تموه على هدفها الثابت "سلطة واحدة بين البحر والنهر".

أما العالم، عرباً وعجماً، فلا يرى في غلو إسرائيل سوى تهديد لـ"عملية السلام"، وكأن هذا العالم لا يعرف أن إسرائيل ترفض كل حل يقوم على "التقسيم"، وأنها، بالتالي، لن تكف، طواعية، عن ممارسة جوهر الصهيونية (الاستيطان) بكلمات الصقر الليكودي شامير.

إن النظام الاستيطاني الاستعماري الصهيوني الغازي ماضٍ في استيطان وتهويد ما تبقى من فلسطين، وهو ما لا يترك متسعاً لإقامة دولة فلسطينية.

وطالما أن الأمور كذلك وأكثر فيتعين إدراك أن ليس ثمة تسوية، (باتفاق)، في المدى المنظور، فما يهم إسرائيل هو إدارة الصراع، وضبط الوضع الفلسطيني، ومصادرة ما تبقى من أرض فلسطين، وتكريس الدينامية التفكيكية الاختزالية لفلسطين، الوطن والشعب والحقوق والثقافة التحررية. وبالتالي طغيان المصالح الفصائلية والنخبوية والشخصية على المصلحة الوطنية.

إن مجاهرة إسرائيل الآن بأنها لا تزال تريد "فلسطين يهودية كما هي انجلترا انجليزية"، لا تعدو كونها إزاحة للمعلن الزائف من الخطاب الصهيوني حول السلام، فإسرائيل التي نشأت بعملية تطهير عرقي بشعة، العام ١٩٤٨، وتوسعت، بعدوان مبيت، العام ١٩٦٧، وباتت تسيطر على ٨٥% من أرض فلسطين التي نهبتها، وشردت ٦٠% من أبناء شعبها، تندفع الآن نحو تحقيق المزيد من الأهداف الصهيونية، لدرجة أن ترفض مطلبين صغيرين للمفاوض الفلسطيني، هما: إطلاق "دفعة من قدامى الأسرى"، (أي ليس تبييض السجون)، و"تجميد الاستيطان"، (أي ليس تفكيك

المستوطنات وجلاء الاحتلال)، ما يُظهر الثمار المرة لقبول التفاوض مع استمرار الاستيطان. هذا يؤكد ان لامجال للتفاوض بين الغازي المنتصر و"المغزّي" المهزوم الا استسلام الثاني لاول، وقد تكون المفاوضات حول اجراءات الاستسلام وليس شروطه.

ويلاحظ احمد غنيم، في كتابه الجديد "ثمن الهاوية" ان "كل من يعمل في القطاع الاقتصادي، بمن فيهم القيادة السياسية، يُجمعون على ان البيئة التي يعمل بها الاقتصاد الفلسطيني بيئة غير طبيعية، وان التحديات التي تواجهه غير تلك التي تواجه اقتصاد اي دولة اخرى". ولذلك يرى "أن النخبة السياسية والاقتصادية (الفلسطينية) التي حركتها دوافع تتعدى المصلحة العامة تتحمل بلا ادنى شك، ليس مسؤولية الازمة المزمنة للاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل تتحمل ايضا مسؤولية الانحراف عن قوانين مرحلة التحرر الوطني، وتغير الاهتمامات والاولويات الفلسطينية".

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن ما يجري في العالم العربي تحت مسمى (الربيع العربي) موجة من تقلبات علاقة الثروة والسلطة وتغيير مآثرهما ، فهناك طبقات وفئات جديدة تصعد للسطح وطبقات وفئات قديمة تتآكل واستنفذت أغراضها أو باتت عاجزة عن القيام بدورها الوظيفي لخدمة القوى الرأسمالية النافذة في العالم هذه الأخيرة التي غيرت من أدواتها التقليدية في التدخل للتأثير على مجريات الأمور (كما يقول ابراهيم أبراش في الحوار المتضمن ٢٠١٤/١/٢٣).

موجة تعيد صياغة العلاقة بين العالم العربي والغرب وخصوصا واشنطن ، كما تعيد التأكيد على ما قلناه في بداية ورقتنا هذه ان "كان واخواتها تحكم العلاقة بين السلطة والثروة"، فان العلاقة بين الثروة والسلطة اليوم "مازالت" حميمة، ولكن هذه المرة بوسائل عنيفة، وهي إشكالية تشكل آفة سياسية قديمة قدم وجود السلطة والدولة، مع أن الثروة تُحيل للخاص والشخصي بينما السلطة يجب ان تُحيل للعام، ولكن في كثير من الحالات تميل نخبة السلطة لتغليب الخاص على العام وتمرر مصالحها من خلال الزعم بأنها المصلحة العامة ، موظفة في ذلك الايديولوجيا بكل تلاوينها، وحتى الدين تمت أدلجته ليخدم نخب المصالح الجديدة .

هذه المشكلة تختلف من بلد لآخر، ففي دول المؤسسات والقانون والديمقراطية لا مانع أن يكون رجل السلطة ثريا وينتمي للطبقة الرأسمالية ما دام تبوأ موقعه عن طريق الانتخابات النزيهة أو بطرق قانونية ، ولان القانون الذي يسمح له انطلاقا من حق المواطنة أن يكون مسؤولاً وحتى رئيسا هو نفسه القانون الذي يقف عائقا أمام توظيفه لموقعه لتعظيم ثروته أو ليمزج الخاص بالعام ، وإن حدث هذا فيكون محدودا لأن القانون ووعي الشعب والتداول السريع على السلطة يعملون على وقف التجاوزات عند حدها ومحاسبة المسؤول ، وقد رأينا رؤساء ورؤساء وزارات

ووزراء يقدّمون للمحاكمات بتهمة الفساد وبعضهم دخل السجون .

ولكن خطورة المسألة تتجلى في دول العالم الثالث، حيث الزعيم أهم من المؤسسة بل ومن الوطن، فهذا الأخير تتعامل معه الأنظمة كمجرد حالة افتراضية أو إيديولوجيا يتم توظيفها حسب مشيئة الحاكم ومصالح النخبة المسيطرة ، ويتم "تكييف" المصلحة الوطنية لتتماها مع مصلحة الحاكم وحزبه أو عشيرته . وتصبح ثروة الشعب (كما قلنا سابقا) ملكا مباحا للحاكم وعائلته والنخبة المحيطة به ، ومع مرور الوقت تتعاظم ثروة النخبة ويتعاظم الفساد مع مزيد من تفكير الشعب ورهن المصالح الوطنية بمصالح النخبة التي بدورها تُرهن مصالحها بمصالح الدول الاستعمارية وبالرأسمال الخارجي ، مما يؤدي في النهاية لإضعاف الدولة الوطنية وإثارة النزعات الطائفية والعرقية والحرب الأهلية.

يوما بعد يوم تتكشف حقائق عما يجري في بعض دول العالم العربي، حيث بدأ الأمر بحراك شعبي واسع كان عفويا في تونس، ثم انتقل لمصر و ليبيا واليمن وسوريا ، حراك تم توصيفه حيناً بالربيع العربي وحيناً آخر بالثورات العربية .

كان الانكشاف الأول لوهم الربيع العربي عندما بان التحالف بين واشنطن وجماعات الإسلام السياسي وخصوصا الإخوان في تونس ومصر، وكانت قيادات نافذة في هذه الجماعات (كما لاحظ الدكتور ابراهيم ابراش) تخطط منذ سنوات مع الغرب وخصوصا واشنطن لخلق (الفوضى الخلاقة) في المنطقة لإعادة توزيع ثروات المنطقة ومراكز و مغانم السلطة فيها لمصلحة نخب الإسلام السياسي الصاعدة ومصالح واشنطن والغرب، ولو كان ذلك على حساب وحدة الدول الوطنية (القُطرية) القائمة، وعلى حساب القضية الوطنية الفلسطينية حيث كانت القضية الفلسطينية أولى ضحايا الربيع العربي الموهوم.

وأخيرا انكشفت وسقطت نهائيا ورقة التوت عندما انسحب الشعب من (الثورة) وأُخليت الساحة للجماعات الإسلامية المسلحة لتتصارع على النفوذ والسلطة مثيرة الخراب والدمار والفتنة وموظفة بشكل فج الدين من جانب ، وسلاح ومال الغرب من جانب آخر، وهو ما يجري اليوم في سوريا والعراق واليمن وليبيا.